

هو الأصح في صدقة الفطر وإن اختار الصيام يتقوم الصيد
 طعاما لم يصوم عن كل نصف صاع من بر أو صاع من غير
 يوما وإن كان المقبول عصفورا أو يرد يوما فلما ان يطعم
 القدر الواجب ولو كان أقل من نصف صاع وأما ان
 يصوم عنه يوما ولله ان يختار الصوم مع العذرة علي
 الهدي والطعام انتهى ما لم يخصه علي مذهبه أبي حنيفة
وعند الإمام أحمد قال في مصباح السالك الصيد جزاءه
 ما يستحق بدل من مثل ومقاربه أو شبهه ويجمع الجزاء والضمان
 في ملوك وهو ضربان ما لم يملك من النعم فيجب فيه المثل وهو
 أيضا نوعان أحدهما قضيت فيه الصحابة فيبيع قنق
 النعام بدنه وفي حمار الوصى وبقرة بقره وأبل وابل
 وعل بقره وفي بيع كبش وفي غزالة ساة وفي وبر صيد
 حديث مغزله سنة الشهر وفي بربع جفرة لها ربع الشهر
 وفي اربع عناق انبي دون الجفرة وفي حمام وهو كل ما عبا
 الماء وهدى ساة **والثاني** ما لم تقض فيه الصحابة فيرجع فيه
 الي قوله عدلين جديرين ويجوز كون القاتل احدها او
 هما وحدهما بن عيقل علموا ان امان القتل خطأ والحاجة
 اكله

أكله اوجا هلا حرم قتله قال في المنع وهو قومي ونهيت
 كبير وصغير وصحيح ومعيب وما خفي ودهي الحامل بمثله
 وذكر بانني وعكسه **الضرب الثاني** ما لا مثل له وهو باقي
 الطير وفيه قتمة مكانه وهو اكبر من الحمام كما ذكره حباري
 ومجل وكركي وكبير طائر ماء **وحكم** صيد مكة والحرم حكم صيد
 الاحرام انتهى ملخص هذا المبحث علي مذهبه احمد **واما**
حكم النهران فقال **الامام النووي** في الايضاح **فروع** ويصنف
 الحرم والحلال صيد حرم مكة كما يصنف صيد الاحرام قال **الشيخ**
 في الحاشية ليس من صيد حرم مكة صيد ملوك حلال به الحرم
 بل لما كره ذبحه فيه والنظر فيه كيف سأل عنه صيد حلال شهر
قال النووي ويضمنان سبحة عند قلع شجرة كبيرة ضمنها
 بقرة انتهى **قال** في الحاشية اي ان كانت الشجرة المعلومة
 رطبة غير مؤذية كالسوك وان لم تكن في الطريق اما
 اليابسة فيجوز قطعها وعلوها ان خسر منسبها والالم
 يجز قلها فيما يظهر احدا مما سياتي في الحاشية انتهى
قال النووي وان كانت الشجرة صغيرة ضمنها بشاة
 ثم ينجس بين البقرة والساة والطعام والصيام كما في جزاء

